



دولة قطر  
State of Qatar

رسالة موجهة من

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

إلى

الاحتفال السنوي المقام بمناسبة

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

29 نوفمبر 2023

مقار الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

باسمي وباسم حكومة وشعب دولة قطر، أوجه هذه الرسالة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، مؤكداً وقوف دولة قطر إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في محنته وتضامنها معه في نضاله العادل لاستعادة أرضه ومقدساته وحقوقه.

السيدات والسادة،

اليوم يُواجه سكان قطاع غزة، معاناةً غير مسبوقه يزيدها تعقيداً تمادي إسرائيلي في عدوانها السافر على المدنيين العزل ويضاعف من حدتها صمت المجتمع الدولي وتجاهل القوى الفاعلة للكارثة الإنسانية التي يعيشونها فقوات الاحتلال الإسرائيلي لم تتورع عن استهداف المدنيين والمرافق المدنية المحرمة من مستشفيات ومدارس ومساجد وكنائس ومراكز إيواء اللاجئين ومنشآت الأمم المتحدة، علاوة على قطع سبل الحياة من الماء والغذاء والدواء والوقود عن جميع سكان القطاع. إننا ندين وبشدة جميع هذه الأفعال غير المشروعة التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بوصفها جرائم حرب يجب مساءلة مرتكبيها. ويجب رفض كل محاولة لتبريرها بأي شكل،

فحتى الحروب لها قواعد لا يجوز لأحد أن يضرب عرض الحائط بها. كما يجب رفض أية محاولات للتهجير الجماعي للشعب الفلسطيني من أرضه، فذلك انتهاك جسيم للقانون الدولي يرقى إلى التطهير العرقي، لا سيما بالنظر إلى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي تستهين بالحياة والكرامة الإنسانية للفلسطينيين.

لقد أدت الحرب الإسرائيلية والاعتداءات الهمجية على سكان قطاع غزة إلى وقوع عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء بمن فيهم القتلى والجرحى والمفقودين تحت الركام، الذين يشكل الأطفال والنساء أكثر من ثلثيهم. وهذا ما حدا بالأمم المتحدة إلى التحذير من تحول القطاع إلى مقبرة للأطفال، ودفع مجلس الأمن إلى أن يعتمد، بعد طول انتظار، قراره رقم 2712 الذي دعا إلى هُدن إنسانية عاجلة وممتدة. إننا نطالب بالتنفيذ الكامل لذلك القرار، وكذلك جميع أحكام القرار الأخير للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بما فيها تنفيذ هدنة إنسانية فورية ودائمة، وحماية المدنيين، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين، وتيسير إيصال المعونة الإنسانية وحرية الحركة للعاملين في المجال الإنساني والطبي وللمصابين. وفي هذا السياق يتعين على المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته القانونية والأخلاقية والعمل على رفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وتقديم الحماية الدولية له، مع تجنب الانتقائية في التعامل مع الضحايا المدنيين حفاظاً على مصداقية القانون الدولي والمنظومة الدولية.

السيدات والسادة،

لقد أكدت دولة قطر إدانتها لاستهداف المدنيين كافةً بدون تمييز. وانطلاقاً من إيمانها بالسبل السلمية لتسوية النزاعات، فقد بذلت منذ بداية التصعيد الراهن جهوداً دبلوماسية حثيثة مع الشركاء الإقليميين والدوليين بغية خفض التصعيد وتجنيب المدنيين تبعات المواجهات العسكرية، والحيلولة دون اتساع دائرة الصراع، ومعالجة المسائل الإنسانية بما فيها إطلاق سراح الأسرى وإيصال المساعدات العاجلة. وبفضل من الله فقد نجحت الوساطة القطرية المصرية الأمريكية في الوصول إلى هدنة وإطلاق سراح عدد من الأسرى والمحتجزين من الجانبين ونؤكد على أن دولة قطر ستواصل مساعيها الدبلوماسية وبذل ما بوسعها إلى استمرار الهدنة ووقف هذه الحرب وتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

وفي المجال الإنساني، سارعت دولة قطر على مدى الأسابيع الماضية إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة، وذلك سيراً على نهجها الثابت في تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية للشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

السيدات والسادة،

لا يمكن النظر إلى الأحداث الجارية بمعزل عن واقع الاحتلال والاستيطان المستمر منذ عقود طويلة، وحصار قطاع غزة المستمر منذ 17 عاما، وكذلك سياسة تهويد القدس ومحاولات المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة، والاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية وحرية العبادة، وعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين العزل وهدم الممتلكات والاعتقالات التعسفية وتقييد حرية التنقل وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال التي أصبحت تتخذ شكل نظام فصل عنصري. فحتى قبل التصعيد الراهن فاق عدد ضحايا العنف الإسرائيلي من المدنيين الفلسطينيين هذا العام أي عام مضى واتخذت إجراءات سلطات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين منحى تصعيديا واستفزازيا خطيرا، خاصة الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك التي نكرر إدانتها باعتبارها انتهاكا صارخا للقانون الدولي واستفزازا لمشاعر المسلمين حول العالم.

لقد دعمت دولة قطر باستمرار المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية. وحثت مرارا من عواقب رفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أي حل سياسي عادل وفق مبادئ الشرعية الدولية، ومن مخاطر تقاعس المجتمع الدولي عن مسؤولية التصدي للاحتلال غير المشروع، الذي أصبح يتخذ شكل نظام فصل عنصري.

واليوم، نؤكد أن ما تقوم به إسرائيل من عقاب جماعي لكل سكان قطاع غزة لا يمكن مطلقاً أن يكون هو السبيل لتحقيق السلام. فالسلام العادل والشامل والدائم لن يتحقق إلا من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وعلى أساس مبدأ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحصول الشعب الفلسطيني على جميع حقوقه غير القابلة للتصرف.

السيدات والسادة،

ختاماً، نشتمن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها وشركاؤها في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني لا سيما في قطاع غزة. ونقدّر على وجه الخصوص التضحيات الجليلة التي قدّمها العاملون في المجال الإنساني والصحي وموظفو الأمم المتحدة، وتحديدًا وكالة الأونروا، لاسيما أولئك الذين ضحوا بأعز ما يملكون في سبيل أداء واجبهم. كما نعرب عن الشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمم المتحدة على الجهود المبذولة لمساعدة الشعب الفلسطيني ودعم حصوله على حقوقه المشروعة.

وشكراً لكم.